

**مسؤول في «النفط» يطمئن: التوجه الحكومي
عقود الفيول والغاز والبنزين تنفذ مع تمديد العقود لشهر التاسع
٤ ساعات كهرباء مقابل ساعتي تقنيين**

**توقف إنتاج سيارة
شام» وإطلاق
«شهباء»اليوم بسعر
٢٧ مليون ليرة**

هناء غانم

كشف المدير العام للشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات «سيامكو» محمد زياد الناعمة عن توقف سيارة شام عن الإنتاج نهائياً، لأن نموذجها أصبح قديماً، مؤكداً في تصريح لـ«الوطن» أن السيارات التي تم طرحها في الأسواق المحلية هي «بالمير» و«شمرة» وفق اتفاقية الخط الائتماني المتقد عليه بين الحكومية السورية والإيرانية.

مبيعاً أنه تم الاتفاق على إنتاج
نماذج جديدة سوف يتم الإعلان
عنها خلال فترة خلال معرض
خدمات الشركات ورجال الأعمال
«سيرفكس»، تلي حاجه ورغبه
المواطنين وخاصة ما يتعلق
منها بانتاج سيارة أوتوماتيك
بمواصفات جيدة وأسعار منافسه
وسوف يتم اليوم طرح سيارة
«شهباء» خلال المعرض.
مشيراً إلى أن سوف يكون هناك
خيارات لتقديم منتجات جديدة في
الأسواق وبأنواع ترضي جميع
الأذواق، وعلى أساسها سوف يتم
اختيار الموصفات. وأن الشركة

تعمل على تجميع وإنتاج سيارات بمميزات فنية حديثة تلبي حاجة السوق من ناحية السعر والجودة وعن أسعار السيارات بين مدير عام الشركة أن سعر سيارة بالييرا ٧,٩٠٠ ملايين وسعر سيارة شمر ٦,٥٠٠ مليون أما سيارة شهباء

المقرر إطلاقها فلم تتوضّح التكالفة النهائية، علماً أن تثبيت السعر قد يكون قرب ٧,٣٠٠ ملايين ليرة سورية أو أكثر قليلاً، لأن الأسعار تتراوح حسب السعة النهائية وقوّة المحرك وعندها تتوضّح التكالفة الحقيقية وخاصة أن هناك تكاليف إضافية على السعر تتعلّق بالشحن وغیرها. وأشار إلى أن الكيّيات متوفّرة حسب الطلب.

كاشفاً عن أن الهيئة العامة للشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات نقشت مؤخراً القضايا المتعلقة بالشركة، وقد تم الاتفاق على تطوير المنتج الحالي وإنتاج نماذج جديدة تلبّي حاجة ورغبة المواطنين وخاصة ما يتعلّق منها بإنتاج سيارات أوتوماتيك بمواصفات جيدة وأسعار منافسة، مبيناً أن هناك نية جادة للتوسيع بهذه الشركة، حيث تم إعلان الجانب الإيراني بتخصيصنا بجزء من عقوده التي يمنحها تصديراً إلى دول أخرى.

**التمويل» تعديل قرار استجرار ١٥ بالملئية من المواد الأساسية التي يستوردها القطاع الخاص
شعيب لـ«الوطن»: تسهيل استلام المواد
للحدّ من الاحتكارات والقفزات السعرية**

صدور الصك السعري للمادة وإنما تعتبر المؤسسة بحكم
المعتبرة عن استلام حصتها.

إضافة إلى اعتماد نتائج التحاليل الصادرة عن مديرية الجمارك العامة التي سمحت بدخول المادة للقطر. وفي حال شكت لجنة الاستلام التابعة للمؤسسة المعنية بوجود اختلاف في مواصفات المادة المعدة للتسليم في مستودعات المستوردة عما هو مصرح عنه بالبيان الجمركي أو بالعينة المسحوبة من مندوب المؤسسة المعنية أثناء الإفراج عن البضاعة يتم إجراء التحاليل اللازمة في أحد المختبرات التابعة للجهة المعنية بالاستلام ويتحمل المستورد نفقات التحاليل في حال وجود مخالفة في مواصفات المادة عما هو مصرح عنه لنفس المادة وتطبق عليه العقوبات المعمول بها. كما يلتزم المستورد القطاع الخاص بتقديم بيانات التكفلة للمواد المستوردة خلال مدة أسبوع من تاريخ الحصول على البيان الجمركي كحد أقصى إلى مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على أن يتم احتساب سعر التكفلة (أرض مستودعات المستوردة) لكمية ١٥ بالمئة من المادة المستوردة خلال فترة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ تقديم بيانات التكفلة و يتم عرضها لاحقاً على لجنة

التسعير المركزي لاستكمال تسعير كامل الكمية.
وبحسب التعديلات، يحسب السعر التأشيري لكمية ١٥
بالمئة لدى وزارة التجارة الداخلية مديرية الأسعار وفق
السعر التأشيري أرض المرافأ - المنفذ الحدودي يساوي
سعر استيراد الطن الواحد بالقطع الأجنبي، وفق سعر
المصرف الصادر عن مصرف سوريا المركزي لغايات
تمويل المستورّدات بتاريخ تسجيل الطلب لدى ديوان
مديرية الأseعار، مع نسبة النتفقات الفعلية المدفوعة فعلياً
أرض المرافأ من قيمة البضاعة وسعر التكفة الفعلية أرض
مستودع المستورد، ويتم اعتماد جميع الوسائل المؤيدة
لبنود التكفة وفق قرار الوزارة رقم ٢١٤٥.

الجهات التي فرضت العقوبات تحاول أن تعيق وصول مادة المازوت إلى سوريا، ما يتسبب بتأخر وصول المادة، ولكن الوضع الحالي مريح بتأمين الحاجة اليومية، مع تلقي وعود من الشركات المتعاقد معها على تنفيذ العقود المتغيرة خلال ١٥ يوماً القادمة.

وأضاف المصدر المسؤول في قطاع النفط أنه جرى العمل على تهديد العقود لنهاية الشهر التاسع من العام الحالي، وسيتم العمل أيضاً لاستمرار العقود مع الشركات ذاتها لنهاية العام وذلك لتلافي أي حالات اختناق أو تأخر في وصول المشتقات النفطية مع وضع الحلول الإسعافية ضمن خطة العمل.

أما بالنسبة لعدد الشركات الموردة فما زالت ٨ شركات خاصة مع محاولة التواصل مع شركات جديدة، ولكن بعض عوائق منها دية تكون للمشتقات

كشف مصدر مسؤول في قطاع النفط أن توريد مادة الفيول يصل مرحلة الاستقرار مع تنفيذ أغلب العقود التي جرى برامها للأشهر الستة الأولى من العام الحالي ٢٠١٧، حيث تم تأمين مادة الفيول لتغذية محطات توليد الكهرباء. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن هذا التحسن الملحوظ في توريد الفيول سيتعكس إيجاباً خلال المرحلة القادمة في تخفيض ساعات التقنين الكهربائي، وهو ما بدأت تشهده بعض المناطق، حيث انخفض التقنين يصبح بنظام ثلاثة بثلاثة، مع وجود توجيهات حكومية باستمرار تخفيض التقنين ليصبح بنظام ساعتي تقنين مقابل أربع ساعات كهرباء، وذلك مع استمرار تنفيذ عقود توريد مادة الفيول.

ولفت المصدر إلى أن جميع العقود التي أبرمت للمشتقات النفطية يتم تنفيذها مع بعض التأخير أحياناً نتيجة لظروف الجوية التي تتحكم بالحركة الملاحية لسفن الشحن والنقل عبر البحر، مشيراً إلى أن وضع مادة الغاز المنزلي أصبح ممتازاً مع حالة استقرار يتامين مادة، وبالنسبة لمادة البنزين فتصل جميع النواقل في مواعيدها تقريباً وحالياً توجد ناقلة بنزين تغرق حمولتها لبالغة أكثر من ١٥ ألف طن بنزين في الصعب بمصافة بابايس، وبذلك تكون عقود مواد البنزين والغاز والفيول بخطى حاجة القطر لنهاية العام بالحد الأدنى.

اما بالنسبة لمادة المازوت فيبين المصدر وجود بعض الصعوبات بتنفيذ العقود من الشركات المتعاقد منها بسبب واقع الحصار والعقوبات الاقتصادية لكون

**خميس: توجيه اعتمادات وزارة الكهرباء لزيادة
موثوقية الشبكة وتخفيض ساعات التقنين**

مع وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي». لافتاً إلى ضرورة تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي لتحديد التغطيات والإيجابيات بالجهات العامة لجهة الإنفاق والموازنة وفيما يتعلق بالوزارات ذات الموارد الذاتية بين خمس ضرورة مراجعة آلية إنفاقها وتنفيذها لخطتها الاستثمارية والجارية. وقدم وزير المالية مأمون حمدان عرضاً تمحور حول واقع الإيرادات المحصلة وتوقعات التحصيل حتى نهاية العام الحالي. من جانبه قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني عرضاً حول تنفيذ خطة العام الماضي وتضمن العرض نسب الإنفاق الاستثماري موزعاً على الوزارات والقطاعات وصعوبات تنفيذ المشاريع وتحليل الإنفاق في القطاع المالي والإداري. وتمت خلال الاجتماع مناقشة مقترن وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومصرف سوريا المركزي للمعايير الخاصة بالتمويل الاستثماري وأختيار المشاريع وفق الأولويات إضافة إلى عرض عن الصعوبات المتعلقة بجميع البيانات الخاصة بتتبع تنفيذ الخطة في المجال المالي.

إجراءات وخطة الحكومة التي تم إعدادها للعام الحالي ووضع العناوين الأساسية لما تم إنجازه ومراجعة خطة العمل وأالية الإنفاق وفق المتغيرات اليومية فيما يخص المشاريع والأرقام المادية والمخصصات والاعتمادات على صعيد الموازنة بشقيها الاستثماري والجاري، مبيناً أنه تم وضع الخطة في ظل ظروف الحرب وانعكاساتها على الواقع عمل الحكومة.

ولفت إلى ضرورة أن يأخذ المجلس دوره في ظل الظروف الحالية ويعمل من خلال المتغيرات التي فرضتها الحرب الإرهابية على سوريا في مختلف القطاعات، مؤكداً أهمية المواءمة بين الموارد والاحتياجات للوصول إلى موازنة من صلب الواقع.

وطلب خمس من كل وزارة تنفيذ آلية العمل بما يحقق التنمية بكل عناوينها من زراعة وصناعة وخدمات، مضيقاً « يجب على كل وزارة أن تشكل فريق عمل خاصاً للوقوف على مدى دقة الأرقام والبيانات الصاربة من المؤسسات التابعة لها والمتعلقة بالموازنة، ومدى صحة استخدامها بشكل أمثل وفق خطة الحكومة ولتسليط الضوء على السير بخطة تطوير اقتصادي، واستثماري، والتنمية المستدامة، أهمية الاهتمام في الوقت على البنية التحتية للمناطق الصناعية. وبين خمس، أهمية الاهتمام في الدليل على

ناقش المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في جلسته أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ضرورة استمرار خطة الحكومة في الدعم الاجتماعي وتركيز الإنفاق الاستثماري على القطاع الإنثاجي في الزراعة والصناعة، الذي يتضمن ترميم مصادر الإنتاج الأكثر قابلية للعودة إلى الإنتاج بسرعة بحيث تبدأ بالمساهمة بخلق القيم المضافة وتؤمن موارد مالية أو مادية محلية، وترتبط المشاريع التي وصلت نسب التنفيذ فيها إلى مراحل متقدمة، واستخدام المواد الأولية المنتجة محلياً وتلبية المنتجات للسلة الاستهلاكية الغذائية والصحية، وإعطاء الأولوية للمستورادات من الاحتياجات الأساسية والمواد الأولية والمشاريع الحيوية ومشاريع الاستبدال والتجديد التي تنتج السلع والمنتجات التي تحتاجها مرحلة إعادة الإعمار وخاصة مشاريع لاستئناف مواد البناء وال الحديد والزجاج وغيرها.

اما فيما يتعلق بهدف زيادة قدرة الدولة على التخاذ في المسمى فقد كان الحال على

سفارة أرمينيا في دمشق تحتفل بالذكرى الثامنة لتأسيس مجلس الأعمال السوري الأرمني



السفير الأرمني، آرشاك بولadian يقلد وسام العرفان لرئيس مجلس الأعمال السوري الأرمني، ليون زكي.

الوطن

بالعلاقات بين بلدينا إلى مستويات جديدة ولافتة، وشد على يده لاستكمال مسيرته والتغلب على المعوقات التي فرضتها الحرب الفاتمة على الشعب السوري والنهوض بالعلاقات إلى المستوى الذي يليق بشعين شقيقين». وأردف السفير قائلاً «نجد استعدادنا للدفع بهذا التعاون إلى أقصى مدى وخاصة أن أرمينيا نفتح أبوابها لكل ما من شأنه خدمة سورية ومساعدتها لتجاوز محنتها على الأصعدة كافة».. وقد السفير الأرمني وسام العرفان من رئيس جمهورية أرمينيا سيرج سركسيان رئيس مجلس الأعمال السوري الأرمني ليون زكي، وذلك تقديراً لجهوده في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.. وأوضح زكي في كلمة شكر له، بأن المجلس يسمى «مجلس الأعمال» وليس «مجلس رجال الأعمال» لأن الأعمال ليست حكراً على رجال الاقتصاد والتجارة، بل تشمل رجال الصناعة والسياسة والزراعة والملاحة

امت سفارة أرمينيا في دمشق حفلأ يوم الخميس الماضي لمناسبة الذكرى الثامنة لتأسيس مجلس أعمال السوري الأرمني، بحضور سفراء عاصمة السورية وأعضاء في مجلس الشعب تعالىيات اقتصادية ودينية وإعلامية وحشد من دعوين.

في كلمته الترحيبية، بين سفير أرمينيا في دمشق الدكتور أرشاك بولاديان، أن تأسيس مجلس أعمال السوري الأرمني شكل محطة اطلاق مهمة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سوريا وأرمينيا «الذى عولنا ونعمل عليه في تحقيق المزيد من الإنجازات لترتقي إلى مستوى علاقات السياسية المتميزة بين بلدينا».

ضيفياً: «نقدر عالياً الإنجازات التي حققتها مجلس خلال السنوات الماضية في الارتفاع

الاقتصادي» خوضها، كبدت بياناتنا التجارية خسائر معنوية في عقر شعاراتها على مرمي

علی هاشم

مشيخة بوجها عن حلبة المطارات الفكرية التي استمرة «فريتنا الاقتصادي» خوضها، كيدت بياناتنا التجارية الحكومية خسائر معنوية في عقر شعاراتها على مرمى حجر من عامها الأول، وأشارت الشكوك حال نجاعة نصلنا في نحت الكوة الازمة لتهريب التدهور المزمن في مؤشراتنا الاقتصادية.

فوفق بياناتنا الرسمية، انزلقت صادراتنا بما لا يقل عن ٢٠٪ خلال الربع الأول من ٢٠١٧ مقابل ٣٦٪.. تبدو النسبة كافية لجعل البيان الحكومي يتقلب في قبره، فمع انتقاء الدلائل على تدفق سلع وطنية جديدة إلى أسواقنا، والتزايد الكبير في عدد إجازات الاستيراد التي رأى فيها وزير الاقتصاد مصدر فخر خلال الاجتماع الحكومي الأخير، وبإضافة ما أكدته التجار أن قرار التوسيع في استيراد الكماليات بات على طاولة الحكومة، يتلمس الماء الطبيعية الفديدة لخططنا الاقتصادية التي «عشمتنا

بالحلق، فخرمنا آذاناً» سدى!
البيانات التجارية اللئيمة هذه لم تهبط من كوكب آخر، بل
نبتت من أرضنا بعدما بذرها «فريقينا الاقتصادي» بأدائه
الرث، وهو قد حان حصاد ما افترق من تسويق في إطلاق
الإنتاج صغره ومتوسطه وكبيره، ففي عجلة تأشيرية،
إنما تشير «نية» الحكومة المستجدة تخفيض رسوم مواد
الإنتاج الأولية وتخصيص ميزانيات لدعم المشاريع
الصغيرة، التساؤل بأكثر من التفاؤل حال ربطها بما
سبقها بنحو الشهرين من إعفاء الآلات وخطوط الإنتاج،
وقبيله بنحو الثلاثة لدى إعفاء الصادرات.. كل ذلك،
إنما يتغير انتظارياً بأن التجريب هو خطتنا الوحيدة،
وأن القرارات ذات الصلة بالإنتاج لا تحتكم إلى قراءة
موضوعية شاملة متعددة في خطة للنهوض، بل مجرد هبة
عرب تمدد وتنتقلون تبعاً لمصادر الحرارة الخارجية!
ليست بياناتنا التجارية آخر الحال السييء، إذ إن محاولة
اخلاق غيمون من قبل «زيادة إجازات الاستيراد للمواد
الأولية» تدعينا للاعتقاد أنها ستمطر إنتاجاً قريباً، إنما
يفوضحها عامل الزمن المتدلل الأشهر الـ 11 الأخيرة، فلو
كان ثمة غيمون بالفعل، وكانت أممترت إنتاجاً كافياً لتبريد
قسط من سخونة موازيننا التجارية.. في الواقع، ثمة ما
يشبه الطرفة الطريفة التي سندرف لها الدموع لاحقاً، إذ
كيف لها أن تمطر وبغضتنا ما يزال قابعاً في قاعة انتظار
استئناف القروض الاستثمارية بينما آخرون يتلقّبون
في غرفة مخاض التعريف العقاري للمشاريع الصغيرة
والمتوسطة!

وأنسجاماً مع دفع علاقتها المتضاد مؤخراً، يسهل توقع ثلاثة الأثافي - بعد مصادقة الحكومة على رغبة التجار بـ«التوسيع» في استيراد الكماليات، لكن يصعب تصور المدة التي سيمكّن خلالها المصرف المركزي من شراء التضخم قبل أن ينال الإرهاق من خزانته في ظل المحذوية البابية لموارده من القطع.. والحال كذلك، فلربما يجدر بذوي الاستهلاك المحدود الاستعداد للاقاء ما أضحت مورثة حكومية أصلية تتباينها أجيالها المتعاقبة لضخ جرعة تضخم مناسبة في سياق رحلتها التقليدية نحو خلق «السعر التوازناني لليرة»!

من سوء حظ الحكومة الحالية، لم يعد في جيوب المستهلكين - وذوي الدخل المحدود أولاً - من طاقة على شراء التضخم لتزييع الإخفاقات الاقتصادية بعدما أنت حكوماتنا المتعاقبة - على قدرتها.. جيوب متعدة، يكاد المرء يقلّب على ظهره ضحكاً لدى تخيل حاجبي حكومتنا المقطبين ساعة تتم يدها إليها!

هذه المرة ليست الحرب، مجرد «نحن» المسؤولون عن إنتاج وطني لم يتزحزز من حضيشه رغم ما يقام على شرفه من حلقات دبكة لم تعد كافية لاستثنارة همة المنتحن!